

Distr.: General  
30 July 2018  
Arabic  
Original: English

# اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة  
الدورة الحادية عشرة  
نيويورك، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

## تقرير عن أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

### المحتويات

#### الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - افتتاح المؤتمر
٢	.....	ثالثا - انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٣	.....	رابعا - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية: المناقشة العامة
٣	.....	خامسا - مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة
٤	.....	سادسا - جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بشأن تنفيذ الاتفاقية
٥	.....	سابعا - قرارات مؤتمر الدول الأطراف
٥	.....	ثامنا - اختتام المؤتمر

#### المرفقات

٦	.....	الأول - قرارات مؤتمر الدول الأطراف
٧	.....	الثاني - موجز الرئيس لأعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
١٧	.....	الثالث - المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الحادية عشرة



## أولاً - مقدمة

- ١ - عُقدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ٢ - وعقدت ست جلسات في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر. وفي ١٢ حزيران/يونيه، عقدت الجلسة الأولى والثانية للنظر في البند ١ من جدول الأعمال (افتتاح الدورة الحادية عشرة للمؤتمر)، والبند ٢ (إقرار جدول الأعمال)، والبند ٣ (تنظيم الأعمال)، والبند ٤ (انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) والبند ٥ (أ) (المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية: مناقشة عامة). وأجريت جولتان من الانتخابات في اليوم نفسه، وفقاً للمادة ٣٤ من الاتفاقية، من أجل انتخاب تسعة أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة في الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة، في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه. وتناول المؤتمر في جلسته السادسة، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، البند ٦ من جدول الأعمال (جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بشأن تنفيذ الاتفاقية)، والبند ٧ (قرارات مؤتمر الدول الأطراف)، والبند ٨ (اختتام الاجتماع).
- ٣ - ويرد نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في المرفق الأول. ويرد الموجز الذي أعده الرئيس لأعمال الدورة في المرفق الثاني، وترد قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر في المرفق الثالث.

## ثانياً - افتتاح المؤتمر

- ٤ - افتُتح المؤتمر من قبل جورجي بانايوتوف، الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة ورئيس المؤتمر.
- ٥ - وأقر المؤتمر في جلسته الأولى جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2018/1) ووافق على تنظيم أعمال الدورة.
- ٦ - وعملاً بالفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي، اعتمدت ٢٩ منظمة غير حكومية جديدة لدى المؤتمر.
- ٧ - وأدلى ببيان افتتاحي كل من رئيس المؤتمر؛ والأمين العام؛ وتيريزيا ديغينير، رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وماريا سوليداد سيسترانس ريس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكولن آلن، ممثل للمجتمع المدني.

## ثالثاً - انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- ٨ - في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، انتُخب المرشحون التسعة التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة، وستبدأ فترة ولايتهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهم: روزماري كيس (أستراليا)، وميون كيم (جمهورية كوريا)، وغيرترود أوفوروا فيفوامي (غانا)، ويوناس روسكوس (ليتوانيا)، وماركوس شيفير (سويسرا)، ودانامي أومارو باشارو (نيجيريا)، ومارا كريستينا غابريلي (البرازيل)، وأماليا إيفا غاميو ريوس (المكسيك) وريسنالوي أوتامي (إندونيسيا).

## رابعاً - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية: مناقشة عامة

- ٩ - خلال المناقشة العامة (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)، أدلى ببيانات ممثلو ١٠٢ دولة طرف<sup>(١)</sup>، بما في ذلك إحدى منظمات التكامل الإقليمي.
- ١٠ - وأدلت ببيانات أيضاً ٤ مجموعات بلدان<sup>(٢)</sup> و ٢٥ جهة مراقبة، بما في ذلك ٣ منظمات دولية<sup>(٣)</sup>، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، و ٣ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان<sup>(٤)</sup> و ١٧ منظمة غير حكومية<sup>(٥)</sup>. وورد بيان خطي أيضاً من إحدى مجموعات البلدان<sup>(٦)</sup>.

## خامساً - مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة

- ١١ - عقد المؤتمر في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه اجتماعات مائدة مستديرة في جلساته الثالثة والرابعة والخامسة. وفي كل اجتماع منها، قدم فريق من المتكلمين عروضاً تلتها جلسات تهاور.

### اجتماع المائدة المستديرة ١: الحيز المالي الوطني والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

- ١٢ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند ٥ (ب) '١' من جدول الأعمال، كل من توماس رولاند، ممثل البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، وسيتاريكي ماكاناوي، من منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة. وقدم خمسة مشاركين عروضاً وهم:

(١) أدلى ببيانات ممثلو كل من كيريباس، وإكوادور، وكندا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وباراغواي، والدانمرك، وغانا، وأيرلندا، وسيراليون، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، وبلغاريا، وجمهورية إيران الإسلامية، والبرازيل، وألبانيا، وناميبيا، وأوكرانيا، والسلفادور، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الروسي، ولسوتو، وأستراليا، وبلجيكا، وكينيا، والهند، والنيجر، وبوركينا فاسو، والنرويج، ونيكاراغوا، وزامبيا، وسري لانكا، وألمانيا، وتونس، وفنلندا، والمغرب، وإسرائيل، والنمسا، والبرتغال، وبيرو، والمكسيك، وسلوفينيا، والأرجنتين، وأوروغواي، وسويسرا، وغواتيمالا، وزمبابوي، والفلبين، وكولومبيا، وبنما، والأردن، وإسبانيا، وموناكو، وتايلند، والاتحاد الأوروبي، وبولندا، وماليزيا، وفيت نام، وكوبا، وجامايكا، والسنغال، وجورجيا، وأندورا، واليابان، وأنغولا، وأفغانستان، وجمهورية كوريا، وهنغاريا، ونيبال، وإيطاليا، والإمارات العربية المتحدة، وميانمار، والصين، وكمبوديا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسويد، واندونيسيا، وساموا، وإستونيا، وهولندا، وسنغافورة، وليبيا، وكوستاريكا، وشيلي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وقطر، ومصر، وأرمينيا، والجمهورية الدومينيكية، والكويت، ومالطة، وأيسلندا، ومالي، وليبيريا، ورومانيا، ودولة فلسطين، وتوغو، وفرنسا، وموريتانيا، وغينيا.

(٢) الدول الأعضاء في شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، والدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة، والدول الأعضاء في الكومنولث، والمكسيك، واندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا وأستراليا.

(٣) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

(٤) محامي المساعدة القضائية في جورجيا، واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان، واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.

(٥) التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمنتدى الأوروبي للإعاقة، ومنظمة الإنسانية والإدماج (المنظمة الدولية للمعوقين)، والاتحاد العالمي للصم، والاتحاد الدولي لاستسقاء الرأس والسنسنة المشقوقه، والإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين، والاتحاد الدولي للمعوقين سمعياً، وجمعية بروغيتو فيليبدي، والهيئة الدولية للتأهيل، ومركز حقوق الإنسان للأشخاص الذين يخضعون لعلاج الطب النفسي والذين عاشوا تجربته، والتحالف الدولي المعني بالحرف، ومنظمة Samarthyam، ومؤسسة أغرينسكا، ومؤسسة P3، والمنظمة الدولية للسلام والتسامح، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

(٦) جامعة الدول العربية.

المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويايوي كيتامورا، من المركز الوطني لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، اليابان؛ وماجينو كوربوران، من المجلس الوطني المعني بمسائل الإعاقة، الجمهورية الدومينيكية؛ وفلاديمير تشوك، من شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة؛ وشذى أبو سرور، من الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة.

### اجتماع المائدة المستديرة ٢: النساء والفتيات ذوات الإعاقة

١٣ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند ٥ (ب) '٢' من جدول الأعمال، كل من روهان بيريرا، السفير والممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، وأنجلي أغاروال، من التحالف العالمي لتسهيل الوصول للبيئات والتكنولوجيات. وقدم ستة مشاركين عروضاً وهم: رملة سعيد عمر محمد، من مجلس مقاطعة مومباسا، كينيا؛ ومرسيدس خوان، من المجلس الوطني لتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، المكسيك؛ وأنا بيلايث، من المنظمة الوطنية للمكفوفين، إسبانيا؛ ورئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإكايتي جوديث أوموه، من الرابطة الوطنية المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة، نيجيريا؛ وفيكتوريا لي، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

### اجتماع المائدة المستديرة ٣: المشاركة السياسية والإقرار بالمساواة أمام القانون

١٤ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند ٥ (ب) '٣' من جدول الأعمال، كل من خافيير توريس، وزير التنمية الحضرية والإسكان في إكوادور ونائب رئيس المؤتمر، وكوبي لورين - بووي، من منظمة الإدماج الدولية. وقدم ستة مشاركين عروضاً وهم: إنغلس أوغوستو مونيس، نائب وزير حقوق الإنسان في البرازيل؛ وأندرسون جيتونغا، من المنظمة المتحدة للمعوقين في كينيا؛ ويونغ جيا، من الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وجان جودس، من منظمة بيت إيسي - شاييرو، إسرائيل؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويني روزا دامايانتي، من الرابطة الإندونيسية للصحة العقلية.

## سادسا - جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بشأن تنفيذ الاتفاقية

١٥ - أجري الحوار التفاعلي في إطار البند ٦ من جدول الأعمال في الجلسة السادسة، التي ترأسها رئيس المؤتمر. وقدمت عروض من قبل كل فومزيلي ملامبو - نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ واليوت هاريس، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة؛ وكريغ مخير، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك.

١٦ - وقدمت أيضاً عروض من قبل ممثلي هيئات أخرى ومكلفين بولايات: رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم أيضاً عرض من قبل جيينغ ما، وهي ممثلة للمجتمع المدني.

١٧ - وبعد العروض التي قدمها المشاركون، قام ممثلو جنوب أفريقيا، والسلفادور، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الدولية للسلام والتسامح بطرح أسئلة وتقديم مداخلات.

## سابعاً - قرارات مؤتمر الدول الأطراف

١٨ - اعتمد المؤتمر بالإجماع في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، خلال جلسته السادسة، ثلاثة قرارات مقترحة من مكتبه (انظر المرفق الأول).

## ثامناً - اختتام المؤتمر

١٩ - في ختام المؤتمر، استمع المشاركون في الاجتماع إلى بيانات أدلى بها ممثلو إكوادور، وألمانيا، وسريلانكا وتونس، نواب رئيس المؤتمر.

٢٠ - وأعرب رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف وللأمانة العامة، وكذلك الجهات المعنية الأخرى، على تعاونها الممتاز ودعمها القوي في تحقيق نجاح الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف.

٢١ - وأبلغت الأمانة العامة المؤتمر بشأن المكتب الجديد المنتخب للدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف: الرئيس المنتخب، إكوادور (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ ونواب الرئيس المنتخبون، هنغاريا (مجموعة دول أوروبا الشرقية)، وسنغافورة (مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ)، وفنلندا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى)، ومرشح ستعيّنه المجموعة الأفريقية.

٢٢ - ورفعت جلسات المؤتمر الساعة ١٨:٠٠ يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

## المرفق الأول

### قرارات مؤتمر الدول الأطراف

اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته الحادية العشرة، القرارات التالية:

**القرار ١ : مكان وتوقيت انعقاد الدورة الثانية العشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١ ويضع في الاعتبار الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١ من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر عقد دورته الثانية عشرة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

**القرار ٢ : توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يلاحظ ما تم توفيره من موارد ودعم للدورة الحادية عشرة للمؤتمر ويكرر توصيته بأن يواصل الأمين العام تقديم الدعم الكافي للدورة الثانية عشرة للمؤتمر ولدوراته المقبلة.

**القرار ٣ : طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة التقرير عن أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يقرر أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن أعمال دورته الحادية عشرة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

## موجز الرئيس لأعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

### افتتاح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١ - قام جورجي بانايوتوف، السفير والممثل الدائم لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة، بافتتاح الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف بصفتها رئيس المؤتمر.

٢ - وخلال الجزء الافتتاحي من الجلسة الأولى، أدلى رئيس المؤتمر ببيان أعرب فيه عن ترحيب خاص بالدول الأطراف الثلاث التي صدّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ الدورة السابقة<sup>(١)</sup>. وإذ سلّم الرئيس بأن المجتمع الدولي أحرز تقدماً كبيراً في تنفيذ الاتفاقية منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٦، فقد أكد أهمية تعزيز إدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع الآخرين لتحقيق أهداف الاتفاقية وبصورة أعم للوفاء بالالتزامات العالمية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ - وكرّر الأمين العام التأكيد على أن النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يقع في صميم خطة عام ٢٠٣٠ وأن الأمم المتحدة ستظل قدوة يُحتذى بها وستوسع أعمالها من أجل تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأبرز أيضاً الحاجة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة واستكشاف نهج وأدوات جديدة، بما في ذلك إجراء استعراض شامل لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال ووضع سياسة وخطة عمل وإطار مساءلة من أجل تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة وتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع عمليات المنظمة.

٤ - وقالت تيريزيا ديغينير، رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إنه يجب اتخاذ نهج ثنائي المسار للتصدي للتمييز المتعدد الأشكال وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وإذ سلّمت بتنوع الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد أبرزت العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة للنهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع الاتفاقية.

٥ - وأشارت كاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أهمية ضمان التمتع الكامل والمتكافئ بجميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث لا يترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ الاتفاقية. وإذ سلّمت بالتقدم المحرز حتى الآن، فقد أشارت إلى التحديات التي لا تزال قائمة، بما في ذلك الصعوبات في تشخيص وتحديد المشاكل، والافتقار إلى الاتساق والتنسيق بين القطاعات والجهات المعنية، وعدم كفاية القدرات التقنية والمعلومات الإحصائية والافتقار إلى آليات الرصد والتقييم والمساءلة. ورحبت بالقرارات الهامة التي اتخذها الأمين العام من أجل ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة حقوقهم في جميع عمليات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك النظر في وضع سياسة وخطة عمل وآلية مساءلة.

٦ - وسلّمت ماريا سوليداد سيسترناس ريبس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بالدور المركزي الذي يضطلع به مؤتمر الدول

(١) أيرلندا، وليبيا، وموناكو.

الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما من خلال تعزيزه للحوار وعمليات تبادل الآراء بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأعربت أيضا عن تقديرها للالتزام الأمين العام بمواصلة تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة من خلال وضع خطة عمل ونظام مساءلة وإصدار مبادئ توجيهية لتعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في الأمم المتحدة.

٧ - وأبرز كولن آلن، وهو ممثل للمجتمع المدني، أهمية إدماج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بصورة كاملة ومجدية في عملية تنفيذ الاتفاقية. وأعربت أيضا عن التزام المجتمع المدني بالعمل مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية.

٨ - وأقر المؤتمر جدول أعماله (CRPD/CSP/2018/1) ووافق بتوافق الآراء على اعتماد ٢٩ منظمة غير حكومية جديدة كانت قد قدمت طلبات للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب.

### مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة

اجتماع المائدة المستديرة ١: الحيز المالي الوطني والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

٩ - تشارك توماس رولاند، ممثل البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المؤتمر، وسيتاريكي ماكاناوي، من منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة الأولى.

١٠ - وأشار السيد ماكاناوي في ملاحظاته الافتتاحية إلى ضرورة مواصلة استكشاف الحيز المالي الوطني والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي كمصادر لتمويل السياسات والبرامج والمشاريع الشاملة لمسائل الإعاقة، بغية ضمان الأعمال الكاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة للجميع، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يُمثّلون بصورة مجحفة ضمن السكان الفقراء، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية.

١١ - وبدأت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة العرض الذي قدمته بتعريف "الحيز المالي الوطني" باعتباره هامش المناورة المتاح في الميزانية العامة الوطنية من دون فقدان استدامة الاقتصاد. وشددت على أهمية خطة عمل أديس أبابا باعتبارها إطارا لتمويل وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالبنود الوثيقة الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الحماية الاجتماعية، والبنى التحتية، والعمل اللائق. وأبرزت الدور العام الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في التعاون الدولي المتعدد الاتجاهات، ولا سيما في التشجيع على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين تكيف البيئة لمصلحة ذوي الإعاقة لأغراض تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

١٢ - وركزت يايوي كيتامورا، من المركز الوطني لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، اليابان، العرض الذي قدمته على موضوعين رئيسيين: الإحصاءات والبيانات، وتعريف الإعاقة. وأوصت السيدة كيتامورا بأن يقوم القطاع الخاص والمنظمات الدولية بجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحيث تكمل إحصاءات الإعاقة التي تعدها الحكومات. وأشارت أيضا إلى الاختلافات القائمة في تعريف الإعاقات لأغراض الحصول على الخدمات الحكومية وتعريف الإعاقات المحددة في الاتفاقية. وعلى وجه التحديد، استعانت بالدراسة الاستقصائية الوطنية التي أجرتها اليابان بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة كمثال وأبرزت المساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص، ولا سيما في مجال جمع البيانات وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية.

١٣ - وعرض ماجينو كوربوران، من المجلس الوطني المعني بقضايا الإعاقة، الجمهورية الدومينيكية؛ شريط فيديو قصير أبرز فيه أهمية التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة توافر الموارد والآليات من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية. وأشار إلى بعض التحديات والاستراتيجيات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بما في ذلك لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والاستمرار في إحراز تقدم نحو تحقيق نقلة نوعية في العمل لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان استدامة تنفيذ الاتفاقية. وأشار السيد كوربوران إلى أنه من المهم أن يشمل التعاون الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة، وضع شرط لامتنال أحكام الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يمكن أن يساهم في التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في قطاعات مثل السياحة والبنى التحتية والتعليم.

١٤ - وقدم فلاديمير تشوك، من شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، عرضا عن عمل الشبكة، بما في ذلك التعاون وتنسيق الجهود المبذولة من أجل تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط التنمية الدولية. وأعرب عن القلق الذي يساور الشبكة بشأن عدم كفاية الالتزامات المالية والتشغيلية في تنفيذ الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠ وأبرز توسع الشبكة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك اجتذاب مؤسسات رئيسية للاستثمار في التنمية الشاملة للإعاقة وإضافة مصارف إنمائية إلى عضوية الشبكة. وأشار السيد تشوك أيضا إلى مجالات العمل الرئيسية للشبكة، بما في ذلك التعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل الإنساني من أجل النهوض بالتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥ - وأشارت شذى أبو سرور، من الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى الفجوات القائمة بين الميزانية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة والميزانيات المخصصة للطفل والمرأة في عمل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التعاون الدولي. وأشارت إلى أنه ينبغي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في وضع وتنفيذ خطط العمل الرئيسية، ولا سيما في خطط العمل المتعلقة بالنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ والأعمال الإنسانية. وشددت أيضا على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات للنهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إمكانية الوصول. وإذ أشارت إلى أن الإعاقة مسألة شاملة لعدة قطاعات، دعت إلى زيادة الاستثمارات في التنمية والعمل الإنساني الشاملين للإعاقة وإلى إجراء المزيد من الحوارات بين الدول والوكالات الدولية والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

## اجتماع المائدة المستديرة ٢: النساء والفتيات ذوات الإعاقة

١٦ - تَشَارِكُ فِي رِئَاسَةِ مَنَاقِشَاتِ الْمَائِدَةِ الْمُسْتَدِيرَةِ كُلِّ مِنْ رُوَهَانَ بِيريرا، السَّفِيرِ وَالْمُمَثِّلِ الدَائِمِ لِسُرِي لَانكَا لَدَى الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَنَائِبِ رَئِيسِ الْمُؤْتَمَرِ، وَأَنْجَلِي أَعَارَوَال، مِنَ التَّحَالِفِ الْعَالَمِيِّ لِتَسْهِيلِ الْوَصُولِ لِلبَيِّنَاتِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّاتِ.

١٧ - وَأَشَارَ السَّيِّدُ بِيريرا فِي مَلاحِظَاتِهِ التَّمهيدِيَّةِ إِلَى أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْحَوَاجِزِ الثَّقَافِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالقَانُونِيَّةِ وَالْمَادِيَّةِ وَالْمُؤَسَّسِيَّةِ يَعْرِقلُ إِدْمَاجَ وَمِشَارَكَةَ النِّسَاءِ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ عَلَيَّ نَحْوِ كَامِلٍ فِي الْمُجْتَمَعِ. وَأَشَارَ أَيْضًا إِلَى أَنَّ الْاِفْتِقَارَ إِلَى إِمكَانِيَّةِ الْوَصُولِ فِي وَسَائِلِ النُّقْلِ وَضَعْفَ إِمكَانِيَّةِ اللُّجُوءِ إِلَى الْقَضَاءِ يَفَاقِمَانِ مِنْ عَزَلِ النِّسَاءِ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ وَإِقْصَائِهِنَّ.

١٨ - وَقَالَتِ رَمْلَةُ سَعِيدِ عَمْرٍ مُحَمَّدٍ، مِنْ مَجْلِسِ مَقَاطِعَةِ مومبَاسَا، كِينِيَا، إِنَّ النِّسَاءَ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ يُوَاجِهْنَ فِي كِينِيَا وَالْعَدِيدِ مِنَ الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ الْأُخْرَى أَشْكَالًا مُتَعَدِّدَةً وَمَتَدَاخِلَةً مِنَ التَّمييزِ، وَسُوءِ الْمَعَامِلَةِ وَالاسْتِغْلَالِ، إِضَافَةً إِلَى الْحَوَاجِزِ الَّتِي تَعْترِضُ سَبِيلَ حَصُولِهِنَّ عَلَى خِدْمَاتِ الرِّعَايَةِ الصَّحِيَّةِ، بِمَا فِيهَا خِدْمَاتُ الصَّحَّةِ الْجِنْسِيَّةِ وَالْإِنْجَابِيَّةِ، وَالتَّعْلِيمِ. وَأَبْرَزَتِ التَّدَابِيرَ الَّتِي اتَّخَذَتْهَا الْحُكُومَةُ مِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ مِرَاعَاةِ مَسَائِلِ الْإِعَاقَةِ، بِمَا فِي ذَلِكَ إِنْشَاءَ صَنْدُوقِ التَّنْمِيَةِ الْوَطْنِيَّةِ الْخَاصِّ بِالْأَشْخَاصِ ذَوِي الْإِعَاقَةِ، وَبِرَنَامِجِ التَّحْوِيلَاتِ النَّقْدِيَّةِ وَصَنْدُوقِ الْمَشَارِيعِ النَّسَائِيَّةِ. وَقَدَّمَتِ مَجْمُوعَةً مِنَ التَّوَصِيَّاتِ لِلْحُكُومَاتِ لِرِيزَاةِ مَوَاةِ الْاسْتِرَاطِيَّجِيَّاتِ الْوَطْنِيَّةِ مَعَ الْاِتِّفَاقِيَّةِ وَخِطَّةِ عَامِ ٢٠٣٠، بِمَا فِي ذَلِكَ تَحْسِينِ آليَّاتِ التَّنْسِيقِ الْحُكُومِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ، وَوَضْعِ سِيَاسَاتٍ وَبِرَامِجٍ مَوْجِهَةٍ نَحْوِ تَحْقِيقِ الْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ وَتَمَكِينِ النِّسَاءِ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ.

١٩ - وَاسْتَهَلَّتْ مَرْسِيدُ خَوَان، مِنَ الْمَجْلِسِ الْوَطْنِيِّ لِتَّنْمِيَةِ الْأَشْخَاصِ ذَوِي الْإِعَاقَةِ وَإِدْمَاجِهِمْ، الْمَكْسِيكِ، كَلِمَتَهَا بِتَقْدِيمِ عَدَدٍ مِنَ الْأَرْقَامِ الْإِحْصَائِيَّةِ الْمَذْهَلَةِ. فَقَالَتْ إِنَّ نِسْبَةَ الْأَشْخَاصِ ذَوِي الْإِعَاقَةِ تَبْلُغُ ٦ فِي الْمِائَةِ مِنْ عَامَّةِ السَّكَّانِ فِي الْمَكْسِيكِ، وَنِسْبَةَ النِّسَاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَشْخَاصِ تَبْلُغُ ٥٣ فِي الْمِائَةِ، وَنِسْبَةٌ مِنْ تَجَاوَزْنَ سَنَ الْ- ٦٠ مِنْ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ تَبْلُغُ ٢٧ فِي الْمِائَةِ. وَأَشَارَتْ إِلَى أَنَّ الْمَكْسِيكِ مُلتَزِمَةٌ بِـ ”عَدَمِ تَرْكِ أَيِّ أَحَدٍ خَلْفَ الرِّكْبِ“ وَأَنَّهَا اتَّخَذَتْ عِدَّةَ مَبَادِرَاتٍ مِنْ أَجْلِ النُّهُوضِ بِحَقُوقِ الْأَشْخَاصِ ذَوِي الْإِعَاقَةِ، وَلَا سِوَمَا حَقُوقِ النِّسَاءِ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ. وَتَشْمَلُ الْجُهُودَ الْجَارِيَّةَ الَّتِي تَبْذُلُهَا الْمَكْسِيكِ لِتَحْقِيقِ تَنْمِيَّةٍ شَامِلَةٍ لِلْجَمِيعِ بِرَنَامِجِهَا وَطْنِيًّا لِتَصْدِي لِّلْعُنْفِ الْجِنْسَانِيِّ وَرِيزَاةِ إِدْمَاجِ الْمَنْظُورِ الْجِنْسَانِيِّ وَمَنْظُورِ مِرَاعَاةِ الْإِعَاقَةِ فِي جُهُودِ الْعَمَلِ الْإِنْسَانِيِّ وَالْحَدِّ مِنْ مَخَاطِرِ الْكَوَارِثِ. وَأَشَارَتْ أَيْضًا إِلَى أَنَّ شَيْخُوخَةَ السَّكَّانِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ تَسْتَلْرِمُ التَّصَدِّي لِّلْتَحْدِيَّاتِ وَالشُّوَاغِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنِّسَاءِ الْمَسْنَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ عَلَيَّ قَدَمِ الْمَسَاوَاةِ.

٢٠ - وَأَشَارَتْ أَنَا بِيلايِيث، مِنَ الْمُنْظَمَةِ الْوَطْنِيَّةِ لِلْمَكْفُوفِينَ، إِسْبَانِيَا، إِلَى أَنَّهُ لَا تَزَالُ هُنَاكَ تَحْدِيَّاتٌ تُوَاجِهُ ضَمَانَ حَقُوقِ ٦٠٠ مِليُونٍ مِنَ النِّسَاءِ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ وَأَكَّدَتْ أَنَّ السِّيَاسَاتِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْمَرْأَةِ يَجِبُ أَنْ تَشْمَلِ النِّسَاءَ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ. وَأَضَافَتْ قَائِلَةً إِنَّ مِشَارَكَةَ النِّسَاءِ وَالفَتَيَاتِ ذَوَاتِ الْإِعَاقَةِ وَالْمُنْظَمَاتِ الْمُمَثِّلَةِ لِهِنَّ تَتَسَمَّ بِأَهْمِيَّةٍ حَاسِمَةٍ فِي عَمَلِيَّاتِ وَضْعِ السِّيَاسَاتِ، كَمَا يَتَضَعُ مِنْ شِعَارِ الْحَرَكَةِ الدَّوْلِيَّةِ الْمَعْنِيَّةِ بِالْإِعَاقَةِ، ”لَا غَنَى عَن رَأْيِنَا فِي أَيِّ شَأْنٍ يَخْصُنَا“.

٢١ - وأشارت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن منظورا جنسانيا يعمّم في جميع جوانب الاتفاقية ويشار إليه تحديدا أيضا في المواد المتعلقة بمجالات مثل العنف، والعمالة، والفقر، والاستقلال الإنجابي والتوعية. وذكرت أن هذا النهج الثنائي المسار إزاء ضمان التمتع الكامل والمتكافئ بجميع حقوق الإنسان للنساء والفتيات ذوات الإعاقة هو نتيجة لنشاط كسب التأييد القوي الذي اضطلع به تحالف دولي لمنظمات النساء ذوات الإعاقة ووفود حكومية داعمة لدى اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، التي قامت بصياغة الاتفاقية. وأشارت كذلك إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة لا يزلن يُتركن خلف الركب في جميع مجالات تنفيذ الاتفاقية تقريبا وشدت على أنه لا يزال هناك في بعض البلدان بعض التشريعات المتعلقة بـ (أ) مكافحة العنف؛ و (ب) ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ و (ج) القضاء على التمييز المتعدد الأشكال، التي تستدعي الاستعراض والتعديل و/أو سن قوانين جديدة بدلا عنها، تماشيا مع الاتفاقية.

٢٢ - وأشارت إكايتي جوديث أوموه، من الرابطة الوطنية المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة، نيجيريا، إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة لا يزلن يواجهن أشكالا متعددة من التمييز والوصم وانعدام المساواة في المجتمع. وتناولت التحديات المواجهة في تعميم مراعاة حقوق النساء ذوات الإعاقة في الحركة النسائية والخطة النسائية، حيث يتعين دعم وتشكيل منظمات النساء والفتيات ذوات الإعاقة ويجب زيادة التعاون والاتصال بين حركة حقوق المرأة وحركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تنوع المنظورات والمعارف وتولي النساء والفتيات ذوات الإعاقة للقيادة. وشدت على أهمية العمل التعاوني للتشجيع على إيجاد حيز آمن للنساء والفتيات ذوات الإعاقة من أجل مشاركتهن في الحركة النسائية العامة. ونوهت السيدة أوموه باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ باعتباره فرصة تتاح للمجتمع الدولي لتعزيز مشاركة وإدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الحركة النسائية وبصورة أعم في عمليات وجهود التنمية المستدامة.

٢٣ - وأشارت فيكتوريا لي، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى أن القوانين والسياسات والممارسات لا تزال تُؤيد تُهجا وأطرا مفردة تنكر الأوجه المتعددة والمتداخلة لهويات النساء والفتيات ذوات الإعاقة، مما يوسع الفجوة معهن ويرسخ إقصاءهن. وأشارت إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة في ممارسة حقوقهن في جميع القطاعات يتمثل في إمكانية لجوئهن إلى القضاء. وضمن نطاق إمكانية الوصول إلى العدالة وخارجه، يتسم دور جمع البيانات والتشاور بأنه بالغ الأهمية لضمان اتباع نهج متعدد الجوانب لتحديد وتسجيل الطابع الفريد لتجارب التمييز المتعدد الأوجه التي يمر بها المرء وضمان معالجتها وتقويمها. ودعت السيدة لي أيضا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لبعض أكثر الفئات تهميشا في المجتمع، بما فيها فئة النساء، التي تعاني من إعاقات نفسية فعلية أو متصورة أو من إعاقات ذهنية، والتي يرجح أن تتعرض للعلاج القسري، بغية النهوض بتنفيذ الاتفاقية، وإحداث تحوّل في المجتمعات المحلية وجعلها شاملة للجميع.

### اجتماع المائدة المستديرة ٣: المشاركة السياسية والإقرار بالمساواة أمام القانون

٢٤ - تشارك في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة كل من خافيير توريس، وزير التنمية الحضرية والإسكان في إكوادور ونائب رئيس المؤتمر، وكوبي لورين - بووي، من منظمة الإدماج الدولية.

٢٥ - وفي البداية، شاهد المشاركون في الاجتماع رسالة خاصة بالفيديو موجهة من لينين مورينو غارسيز، رئيس إكوادور. وأشار السيد توريس في ملاحظاته التمهيدية إلى أن المشاركة السياسية

للأشخاص ذوي الإعاقة هي حق من حقوق الإنسان وضرورة ديمقراطية في آن واحد، وهي بالغة الأهمية للتنفيذ الكامل للاتفاقية وخطوة عام ٢٠٣٠. وأشار أيضا إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في جميع أنحاء العالم، يمكن القيام بالمزيد من أجل ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين.

٢٦ - وعرض إنغلس أوغوستو مونيس، نائب وزير حقوق الإنسان في البرازيل، التقدم التشريعي المحرز في البرازيل فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك إنشاء نموذج داعم لاتخاذ القرارات يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم المدنية. وأشار السيد مونيس أيضا إلى أن إجراءات التصويت والمرافق ذات الصلة، وبيانات العمل في القطاع العام والمناقشات العامة يجب أن تكون مناسبة ومتاحة للجميع بغية ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين. وأبرز أيضا عمل المجلس الوطني المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالإعاقة.

٢٧ - وعرض أندرسون جيتونغا، من المنظمة المتحدة للمعوقين في كينيا، تجربة بلده في معالجة الفجوة القائمة بين الأحكام القانونية والممارسة العملية من أجل تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة. وأشار إلى أن التحديات الرئيسية تشمل مراكز الاقتراع التي يتعذر الوصول إليها، والمواقف السلبية التي يتخذها موظفو شؤون الانتخابات والأحزاب السياسية، وأوجه العجز القانوني ونقص تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقات الخفية. وعرض السيد جيتونغا أيضا التقدم المحرز في كينيا، بما في ذلك ترشح المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة لشغل مناصب سياسية، وتشجيع ودعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية، والجهود التي تقودها المرأة بهدف التأثير في السياسات العامة. وكرر التأكيد على أهمية إلغاء القوانين التمييزية وجمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة، ودعا إلى تقديم المزيد من التمويل لدعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية من أجل زيادة تعزيز المشاركة السياسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٨ - وركز يونغ جيا، من الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، العرض الذي قدمه على التدابير التي اتخذتها الصين لدعم مبادئ الاتفاقية وأهدافها، بما في ذلك الأحكام القانونية التي تكفل الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة والأنظمة التي تعزز إمكانية الوصول من أجل تيسير مشاركتهم في الحياة السياسية والحياة العامة. وأبرز أيضا أن ثمة نظام حصص لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الإدارات الحكومية لإفساح المجال لمشاركتهم في الحياة العامة. وأكد أن الصين على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز البيئات الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة لإتاحة مساهمتهم في المجتمع.

٢٩ - وركزت جان جودس، من منظمة بيت إيسي - شاييرو، إسرائيل عرضها على استراتيجيتين رئيسيتين أثبتتا أنهما ناجحتان ومؤثرتان في تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: (أ) الشراكة التي تقوم على قاعدة عريضة للمجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية في عمليات اتخاذ القرارات؛ و (ب) تيسير تنمية قدرات المدافعين عن حقوقهم من ذوي الإعاقة.

٣٠ - وأشارت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن الاتفاقية تعتبر أن المشاركة مسألة شاملة، وبالتالي ثمة حاجة إلى فهم واسع للحق في المشاركة السياسية. ويشمل ذلك حقوقا محددة، بما في ذلك الحق في التصويت، والحق في الترشح للانتخابات وتقلد المناصب العامة والحق في المشاركة في

الشؤون العامة. وأبرزت أيضا بعض العوائق الكبيرة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في ممارسة حقوقهم السياسية، مثل الحرمان أو الحد من الأهلية القانونية، الذي يمكن أن يؤدي إلى حرمان من الحق في الانتخاب أو الترشح للمناصب العامة، والإيداع في مؤسسات الرعاية، الذي يجرم الأشخاص ذوي الإعاقة من أي إمكانية حقيقية للتصويت، وانعدام إمكانية المشاركة في العمليات الانتخابية. وبوجه أعم، شددت على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، الذي يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم تعزيز التغييرات بسبل سلمية ومشروعة من خلال العمليات الديمقراطية، ودعت إلى مزيد من المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في تنميتهم وفي تنمية مجتمعاتهم المحلية.

٣١ - وقدمت يني روزا دامايانتي، من الرابطة الإندونيسية للصحة العقلية، منظور الأشخاص المهمشين من ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية في المناقشة. وأشارت إلى أنه لا تزال توجد تشريعات وسياسات تحد من الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعوق ممارسة حقوقهم في العمل والملكية والمشاركة السياسية. ودعت إلى بذل جهود حكومية لوضع نظام لتمكين ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيز الانتخابات التي تيسر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة فيها.

### جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بشأن تنفيذ الاتفاقية

٣٢ - افتتح رئيس المؤتمر جلسة الحوار التفاعلي وترأسها. وشدد على أهمية جزء الحوار التفاعلي لزيادة تعزيز تنفيذ الاتفاقية من خلال التبادل المثمر للآراء بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٣٣ - وأشارت وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الإنجازات التي تحققت مؤخرا في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك اعتماد الجمعية العامة قرارها ١٦٢٢/٧٢ بشأن حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والدعوة التي وجهت مؤخرا لوضع وتعزيز السياسة على نطاق المنظومة، وخطة العمل والمساءلة في الأمم المتحدة وانتخاب أول خبيرة من ذوات الإعاقة لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأبرزت عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة والجهود المبذولة لتعزيز التعاون والشراكات مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة والمنظمات التي تمثلهن، بما في ذلك من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات والآليات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة. وتكلمت السيدة ملامبو - نغوكا أيضا بصفتها الرئيس المناوب السنوي لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فسلمت بأن هناك حاجة إلى توسيع نطاق المشاركة من جانب عدد أكبر من الكيانات وإلى القيادة على أعلى مستوى من جانب أعضاء الفريق المشاركين، بالاقتراح مع آليات التمويل والمساءلة. وقالت إن الفريق سيواصل أيضا تعزيز إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة، بما في ذلك عمليات التمويل المخصص، من أجل تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة. وكررت التأكيد على أن هناك فرصة فريدة لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة فعالة في جميع جوانب الحياة وعلى جميع المستويات، لكي لا يترك أي أحد خلف الركب.

٣٤ - وقدم إليوت هاريس، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها الإدارة من أجل دعم الدول الأطراف في إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووجهات نظرهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وكذلك في تنفيذ الاتفاقية. وأبرز العمل الذي تضطلع به الإدارة فيما يتعلق بالإعاقة منذ الدورة السابقة للمؤتمر، بما في ذلك إعداد أول تقرير رئيسي للأمم المتحدة على الإطلاق بشأن الإعاقة والتنمية، وبناء قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات والبرامج الشاملة لمسائل الإعاقة، والتعاون التقني المتعلق بإحصاءات الإعاقة. وأضاف قائلاً إن الإدارة على استعداد مواصلة دعم الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإحراز المزيد من التقدم في التنمية الشاملة للإعاقة، لا سيما في سياقات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للجميع، وللنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع.

٣٥ - وأكد كريغ مخيير، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك، على أنه ينبغي للدول الأطراف صقل سياساتها وتوفير مخصصات الميزانية والموارد لضمان أن تعمل النظم والآليات الوطنية المكلفة بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة بوصفها عوامل مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة وأن تمكّنهم. وكرر التأكيد على أهمية التصدي للأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، من أجل ضمان أن يشاركوا ويساهموا على قدم المساواة مع الآخرين. واحتتم كلامه بدعوة الدول إلى الاستفادة من الأدوات المتاحة من قبيل مجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بالإعاقة التي اقترحتها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة ونموذج أداء الأطفال الذي وضعتهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة في الجولة المقبلة لتعدادات السكان لإنشاء خط الأساس اللازم لقياس تأثير الأهداف في الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٦ - وفي الجزء الثاني من الحوار التفاعلي، قدمت عروض من قبل ممثلين لمكلفين بولايات آخريين وممثلة للمجتمع المدني.

٣٧ - وأبلغت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن تنفيذ الاتفاقية من وجهة نظر اللجنة، مشيرة إلى تصديقات الدول الأعضاء التي بلغ عددها ١٧٧ تصديقا، وإلى استعراض ٧٠ تقريرا من تقارير الدول الأطراف واعتماد ستة تعليقات عامة حتى الآن. وأبرزت الشواغل الرئيسية للجنة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في القوانين والسياسات المحلية المتعلقة بالإعاقة، وهي الحرمان من الأهلية القانونية والعلاج القسري، والفصل في التعليم، والإيداع في مؤسسات الرعاية السكنية، والتمييز والاستبعاد من المشاركة السياسية والثقافية. وأشارت أيضا إلى أن اللجنة دعت الدول الأطراف إلى تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقاريرها الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠.

٣٨ - وأشارت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن المساءلة ضرورية من أجل تطوير وتحسين عمل الأمم المتحدة. وقالت إنها تسعى، باعتبارها مكلفة بولاية، إلى الترويج إلى اعتماد أدوات لتيسير وتعزيز المساءلة والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأبرزت المقررة الخاصة أيضا تقاريرها المواضيعية الستة التي تركز على الحماية الاجتماعية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والسياسات العامة الشاملة للجميع، وخدمات الدعم، والصحة الجنسية والإنجابية للفتيات والشابات ذوات الإعاقة، والحق في التمتع بالأهلية القانونية واتخاذ القرارات مع تلقي

الدعم. وقالت إن جميع التقارير تأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة، وتصف الممارسات الجيدة وتهدف إلى إرشاد الدول في تنفيذ السياسات المتعلقة بالإعاقة. وذكرت أيضا عملها في الترويج للبيانات المصنفة والمعايير، إلى جانب تعزيز التعاون والحوارات في الأوساط الدولية.

٣٩ - وأعربت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة عن تقديرها للأمين العام على الثقة التي أولاها إياها كرسولة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية وصول الجميع. وأكدت على مهمتها المتمثلة في التوعية بالمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقوقهم ووجهات نظرهم في سياق خطة عام ٢٠٣٠، التي قامت بإنتاج شريط فيديو قصير بشأنها لبدء أعمال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر به، بدعم من الأمانة العامة. وذكرت المبعوثة الخاصة أنها عملت أيضا بشكل وثيق مع أصحاب مصلحة متعددين في حملة لصالح الفتيان والفتيات والمراهقين ذوي الإعاقة في مرحلة الانتقال من المدرسة إلى المجتمع وأسهمت في جوانب أخرى من عمل الدول الأعضاء من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن نطاق ولايتها وخبرتها.

٤٠ - وقدمت جينينغ ما، وهي ممثلة للمجتمع المدني من مجموعة واحد زاندا واحد للإعاقة، الصين (One Plus One Group for Disability, China)، عرضا لعمل تلك المنظمة من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وقالت إن النقص الخطير في البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة وحالتهم الاجتماعية الاقتصادية وضعفهن إزاء مختلف أشكال العنف المنزلي والعنف الجنساني هي من الأمور التي لا تزال تشكل تحديا، وخاصة في المناطق الريفية وغيرها من المناطق الفقيرة بالموارد. وأشارت إلى أنه عندما يتقاطع البعد الجنساني مع الإعاقة، تؤثر حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في جميع حقوق المرأة ويجب أن تدمج في حركة حقوق المرأة على نطاق أوسع. وكفي يواصل المجتمع العالمي النهوض بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومنظوراتهن ودورهن القيادي، دعت إلى ما يلي: (أ) بذل جهود مشتركة وإقامة تعاون بناء بين الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأوساط الأكاديمية بشأن جمع البيانات؛ و (ب) تعزيز نظم الدعم للنساء والفتيات ذوات الإعاقة للنهوض بتعليمهن ومستويات دخلهن، بما في ذلك تعزيز الدعم والخدمات والحماية القانونية؛ و (ج) إفساح مجال أوسع لمنظمات المجتمع المدني للعمل مع الحكومات لإشراك القيادات النسائية من ذوات الإعاقة وتمكينها.

### اختتام المؤتمر

٤١ - أعرب ممثلو إكوادور، وألمانيا، وسري لانكا، وتونس، ونواب رئيس المؤتمر، في بياناتهم الختامية، عن تقديرهم للقيادة التي اضطلع بها الرئيس والتعاون التام المقدم من الدول الأطراف، بما في ذلك أعضاء المكتب، وكذلك الدعم المقدم من الأمانة العامة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وتنظيمه.

٤٢ - وأعرب رئيس المؤتمر في ملاحظاته الختامية عن تقديره لجميع الدول الأطراف على الثقة التي عُهد بها إلى المكتب لتنظيم وعقد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، وللأمانة العامة على ما قدمته من دعم في تنظيم المؤتمر. وأكد أن تحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقية يتطلب إشراك ومساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بصورة كاملة في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات وأبرز مساهمة المؤتمر في هذا الصدد.

٤٣ - ورحب رئيس المؤتمر بالخبراء التسعة المنتخبين حديثا للعمل في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وقدم موجزا للمحطات البارزة في برنامج الأيام الثلاثة، الذي يغطي طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة في الدورة الحادية عشرة ركزت على عدد من المسائل البالغة الأهمية للتنفيذ الكامل للاتفاقية، بما في ذلك الحيز المالي الوطني، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمشاركة السياسية والإقرار بالمساواة أمام القانون. وأشار إلى أن المؤتمر أكد من جديد دوره بوصفها منبرا مفيدا في إقامة الشراكات بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة، لمواصلة تعزيز مبادئ الاتفاقية وأهدافها والمساهمة في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. وأكد الرئيس أيضا أنه من أجل الوفاء بوعد خطة عام ٢٠٣٠ بألا يترك أحد خلف الركب والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، ينبغي تعزيز الجهود لجمع بيانات جيدة مصنفة حسب حالة الإعاقة. وأعرب الرئيس عن التزامه بتعزيز المشاركة الفعالة والمجدية للأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات باعتبارها أحد الجوانب الهامة لتمكينهم وإدماجهم في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

## المرفق الثالث

## المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته الحادية عشرة

- ١ - المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- ٢ - منظمة "رجل للوقوف عليها" (A Leg to Stand On)
- ٣ - مؤسسة CCS للعمل المتعلق بالإعاقة (CCS Disability Action)
- ٤ - المركز المعني بالعيش المستقل (Center for Independent Living)
- ٥ - منظمة الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في أستراليا (Children and Young People with Disability Australia)
- ٦ - شبكة النساء ذوات الإعاقة في كندا (Disabled Women's Network Canada)
- ٧ - منظمة حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في نيبال (Disabled Human Rights Nepal)
- ٨ - اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في أيرلندا (Disability Federation of Ireland)
- ٩ - جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في نيوزيلندا (Disabled Persons Assembly New Zealand)
- ١٠ - رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في أوزبكستان (Association of Disabled People of Uzbekistan)
- ١١ - منظمة التمكين من خلال الإدماج (Empowerment Through Integration)
- ١٢ - منظمة السلطة الكاملة في العمل الاجتماعي، نيبال (Entire Power in Social Action, Nepal)
- ١٣ - حركة رعاية المصابين بالجذام والأشخاص ذوي الإعاقة في إندونيسيا (Gerakan Peduli Disabilitas Dan Lepra Indonesia)
- ١٤ - رابطة الإدماج في أيرلندا (Inclusion Ireland)
- ١٥ - الرابطة المعنية بقوانين الإعاقة في كوريا (Korea Disability Law Association)
- ١٦ - رابطة ليسوتو الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية (Lesotho National League of the Visually Impaired Persons)
- ١٧ - الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في طاجيكستان (National Union of People with Disabilities of Tajikistan)
- ١٨ - المجلس الوطني الجامع للأشخاص ذوي الإعاقة والعامل لمصلحتهم في سانت لوسيا (National Council of and for Persons with Disabilities, Saint Lucia)
- ١٩ - رابطة المكفوفين في نيبال (Nepal Association of the Blind)
- ٢٠ - رابطة النساء ذوات الإعاقة في نيبال (Nepal Disabled Women Association)

- ٢١ - الاتحاد الوطني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ليبيريا (National Union of Organizations of the Disabled, Liberia)
- ٢٢ - المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- ٢٣ - مركز علم النفس للبحوث (Psychological Centre for Research)
- ٢٤ - الكلية الملكية لأخصائيي علاج مشاكل الكلام واللغة، المملكة المتحدة (Royal College of Speech and Language Therapists, United Kingdom)
- ٢٥ - وكالة SourceAmerica لدعم وكالات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة
- ٢٦ - منظمة Sozialhelden
- ٢٧ - رابطة أستراليا لعلم أمراض الكلام (Speech Pathology Association of Australia)
- ٢٨ - اتحاد الصم في بلغاريا (Union of the Deaf in Bulgaria)
- ٢٩ - صوت الأشخاص ذوي الإعاقة (Voice of Specially Abled People)
-